معهد التخطيط القومى

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (١٧)

مارس

٢٠١٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

معهد التخطيط القومي

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (١٧)

مارس

٢٠١٣

تقديـــــــم

يصدر العدد السابع عشر من سلسلة الأوراق الاقتصادية للقاء الخبراء الذى يعقد من خلال حلقات نقاشية تتم بمقر المعهد ويهدف إلى تكوين رأى عام علمى مشترك يمثل خلفية مرجعية لاتخاذ القرارات ، وذلك من خلال طرح ومناقشة القضايا المختلفة على الساحة الاقتصادية وبيان درجة تشابكها وتعقد جوانبها ، كذلك اختلاف وجهات النظر بشأن معالجة الآثار المترتبة عليها بحيث تسهم نتائج الحوارات فى تقديم الأسس العلمية والموضوعية التى تساعد وتخدم متخذ القرار .

ويتم ذلك من خلال دعوة المتخصصين المعنيين بتلك الموضوعات من الأكاديميين المميزين، وأصحاب الخبرات من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى ، وذوى الاختصاص من متخذى القرار السابقين والحاليين .

وتتفاوت الموضوعات ما بين :

١- مناقشة مشروعات القوانين الاقتصادية المطروحة .

٢- مناقشة أسس رسم السياسات واتخاذ القرار .

٣- موضوعات ذات طابع مؤسسى .

٤- موضوعات ذات طابع أكاديمى لمناقشة النظريات العلمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى قدرتها على تفسير الظواهر المستجدة على الصعيد العالمى والاقليمى والمحلى .

ويتناول هذا العدد الموضوعات الآتية :

- الجزء الأول :

" بدائل تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الراهنة "

الورقة الأولي : " بدائل لتمويل برامج التنمية فى مصر"

إعداد : أ.د. محمود عبد الحى

مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومى

الورقة الثانية : " دور الصكوك فى النمو الاقتصادى"

إعداد : د. إيهاب الدسوقى

أستاذ الاقتصاد المساعد

مدير مركز البحوث-أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

- **الجزء الثانى : أزمة النقد الأجنبي وانعكاساتها المختلفة**

الورقة الأولي : أزمة الجنيه المصرى ..وبعض الحلول المقترحة

إعداد : أ.د. فادية عبد السلام

مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومى

الورقة الثانية : أزمة الدولار العالمية طبيعتها والعلاج

إعداد : أ.د. مصطفى السعيد

أستاذ الاقتصاد ووزير المالية الأسبق

وتأمل إدارة المعهد أن تلبى هذه السلسلة الاقتصادية احتياجات رسم السياسات واتخاذ القرارات .

والله ولى التوفيق ،،

مدير المعهد

(أ.د.عزة القندوى)

الجزء الأول

بدائل تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الراهنة

" بدائل تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الراهنة "

مقدمه:

أن موضوع هذه الحلقة من " لقاء الخبراء " يدور حول مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية وهو موضوع حيوي ومثار بشدة هذه الأيام ، وذلك نظراً للصعوبات الجسيمة التي تحيط بالاقتصاد المصري من جميع الجوانب ، فقد زادت حدة عجز الموازنة ، كما تآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي ، ناهيك عن عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهروب الاستثمارات القائمة وتقاعس رجال الأعمال المصريين عن الاستثمار في مصر ، كما اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة مع التفكير في استحداث أدوات مالية أخرى لتمويل الاستثمار مثل ؛ التمويل الشعبي للتنمية وإصدار قانون جديد للصكوك الإسلامية .

لذا كان لزاماً علينا أن نتصدى لمناقشة الموضوعات الهامة (والساخنة) على الساحة الاقتصادية، ولا نفوت فرصة المشاركة بالمناقشة والرأي والتوصيات النابعة من المناقشات الجادة والعلمية والموضوعية للخبراء في هذا المجال علها تكون ذات فائدة لمن يرجو الفائدة .

والسؤال المطروح في هذا اللقاء هو : ما هي أدوات التمويل المختلفة التي يمكن اللجوء إليها لسد العجز الهائل في موازنة الدولة الذي وصل الي مستويات غير مسبوقة (٢٠٠ مليار جنيه وأكثر) ؟ وضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة وموارد ذاتية في ظل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وتزايد مخاطر التمويل الأجنبي .

ومن هذه الموارد مثلاً :

١- التمويل بالوقف كمصدر تمويلي مهم يمكن أن يسهم في تمويل مشاريع التنمية ويوفر الكثير من الخدمات ، والمنافع العامة من مدارس ومستشفيات أو طرق ...الخ ويندرج هذا النوع من التمويل تحت مظلة التمويل التبرعي ، فهل يمكن اعادة بعث التمويل بالوقف من جديد ؟

٢- التمويل الشعبي للتنمية : عن طريق إصدار السندات الشعبية أو الصكوك الشعبية وهي فكرة تعتمد علي جمع أبناء الأمة على مشروع قومى واحد يستهدفونه

قد يكون مثلاً (مشروع تنمية إقليم قناة السويس والذى يحتاج إلى ١٢٠ مليار جنيه) وذلك لجمع مبالغ مالية بعيداً عن البنوك والتى تبالغ في فوائدها ، بالإضافة الى استعادة روح الانتماء لدى المواطن المصرى.

إلا أن نجاح ذلك يتوقف علي :

- مصداقية الحكومة عند الشعب والثقة المتبادلة بينهما .
- أهمية المشروع القومى واقتناع المواطن بمدى أهميته .
- العائد علي السند والذي يجب أن يكون أعلي من الفائدة في البنوك .
- سرعة التنفيذ للمشروع مع وضع رؤية اقتصادية عامة للبلد .
- ارتفاع العائد المحقق بحيث يتجاوز معدل التضخم .
- تغير معدل الفائدة أو تعويمها لتقابل الاعتبارات الشرعية من ناحية وكذلك التغير في معدلات التضخم على مدى الزمن الطويل.

٣- استدعاء رجال الأعمال المصريين للمشاركة في مثل هذه المشاريع من خلال الاقتراض منهم أو مساهمتهم في هذه المشاريع بجانب السندات ، وهنا قد تجدر الاشارة الى الدور الذي يجب أن يلعبه رجال الحزب الحاكم عن طريق المشاركة برؤوس أموالهم أو عن طريق الاقتراض منهم أو التبرع (ولنأخذ أمريكا مثلاً) .

٤- الاعتماد على ما يسمي الصكوك الإسلامية أو الصكوك عموماً والتى تختلف عن السندات في أنها لا تمثل ديناً وإنما هو صك بالمشاركة .. حيث يصدر الصك غالباً مقابل أصل معين ويمثل حصة شائعة في الملكية ويحق لصاحبه الحصول على الدخل الناتج عن استغلال هذا الأصل في أنشطة تقرها الشريعة الإسلامية من ناحية ، وفى صيغة استثمار أسلامية مثل " المشاركة والمرابحة والمضاربة والإجارة.

وفي هذا الخصوص تثار أسئلة كثيرة فيما يختص ببعض المخاوف والمشكلات حول "الصكوك الإسلامية " مثل:

١- فيما تستخدم حصيلة هذه الصكوك والى أي مدى يجوز استخدامها في سد عجز الموازنة ؟ !

٢- شيوع الملكية الخاصة للدولة والتخصيص لأصحاب الصكوك وهو ما اعترض عليه الأزهر الشريف لأنه لا يجوز تخصيص ملكية أو حق انتفاع لفئة معينة من